

الابتكار المالي كألية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر

Financial Innovation as a Mechanism for the Development of the Financial Industry in Algeria

محمود بركان^{1*}، رشيد حفصي²

¹ مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (berkane.mahmoud@univ-ouargla.dz)
² مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (rachid83h@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2023/05/20؛ تاريخ القبول: 2023/06/01؛ تاريخ النشر: 2023/06/10

ملخص : تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن واقع الصناعة المالية المعاصرة في الجزائر ومدى تطورها من خلال استخدامها للنظم والأساليب والمنتجات المالية المبتكرة، وبالتالي مواكبة التطورات المالية الدولية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصناعة المالية المبتكرة في الجزائر شهدت نمواً متزايداً من خلال تطور خدمات الصناعة المالية واستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية كالبلاكتشين والعملات الرقمية، وجملة الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي الجزائري، إضافة إلى تعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية بالشكل الذي يضمن سلامة الصناعة المالية، وكذا توجه نحو الابتكار المؤسساتي من خلال الشركات الناشئة المالية. وعلى الجزائر ان لا تهمل أهمية الابتكارات المالية الأخرى كالعوامل المشفرة والذكاء الاصطناعي في المجال المالي وأن تعمل على استغلالها بالشكل الذي يضمن سلامة وتطور النظام المالي الجزائري من خلال استحداث قوانين وآليات تنظمها.

الكلمات المفتاح : صناعة مالية، ابتكارات مالية، تكنولوجيا مالية، تطور مالي.

تصنيف JEL : G20 ؛ G28.

Abstract: This study aims to reveal the reality of the contemporary financial industry in Algeria and the extent of its development through its use of innovative financial systems, methods and products, thus keeping pace with the international financial development. This study concluded that the innovative financial industry in Algeria witnessed increasing growth through the development of financial industry services and the use of financial technology technologies such as blockchain and digital currencies, and the reforms carried out by the Central Bank of Algeria, in addition to amending the legislative structure to develop financial innovations in a way that guarantees the safety of the financial industry. As well as the trend towards institutional innovation through financial startups. and Algeria should not neglect the importance of other financial innovations, such as encrypted currencies and artificial intelligence in the financial field, and work to exploit them in a way that guarantees the safety and development of the Algerian financial system through the introduction of laws and mechanisms to regulate them.

Keywords: Financial Industry, Financial Innovations, Financial Technology, Financial Development.

Jel Classification Codes : G20 ; G28.

I - تهيد :

عرفت الصناعة المالية المعاصرة في الجزائر توجهات جديدة متطورة على مستوى الخدمات المصرفية خاصة وعلى مستوى النظام المالي بشكل عام، فالابتكارات المالية المعاصرة أحدثت تحولاً كبيراً في الصناعات المالية وأخرجتها من نطاقها الضيق التقليدي الذي كانت عليه من قبل على مستوى المصارف التجارية النشطة في الساحة الاقتصادية الجزائرية إلى نطاق أوسع وأكثر تطوراً ومواكبة للصناعات المالية على المستوى الدولي، فالتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والبلوكتشين كلها أدوات أصبح التوجه نحو الاهتمام بها من قبل مهندسي الصناعة المالية ضرورة ملحة في ظل المنافسة الشديدة بين البنوك فيما بينها من جهة ومع المؤسسات المالية الناشئة من جهة أخرى حيث أصبح الجميع يسعى إلى تقديم ابتكارات مالية جديدة في منتجاتهم المالية والخدمات التي يقدمونها لعملائهم بشكل يجعل هذه الخدمات والمنتجات أكثر توافقاً مع رغباتهم وأكثر سهولة وبأقل تكلفة ومربحة للوقت.

وفي المقابل نجد أن مخططات الحكومة الجزائرية أخذت نفس التوجه في سياساتها وبرامجها المتعلقة بتشجيع الاستثمار في القطاع المالي خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الناشئة، وكذا الاهتمام بالابتكار المالي بصفة عامة في مختلف مجالاته من برامج مالية حديثة ومؤسسات مالية مبتكرة وخدمات مالية متطورة. ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية دراستنا كما يلي:

ما مدى مساهمة آليات الابتكار المالي في تطوير الصناعة المالية في الجزائر؟

1.I - فرضية الدراسة : للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بوضع فرضية رئيسية لها، مفادها أن الابتكارات المالية على مستوى الأنظمة المالية ومؤسساتها المالية وخدماتها المقدمة للعملاء باستخدام التكنولوجيا المالية وغيرها من الأساليب المتطورة، أدت إلى أحداث ثورة مالية على مستوى الصناعة المالية في الجزائر من خلال التطور الكبير الذي شهدته هذه الأخيرة.

2.I - أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الصناعة المالية المعاصرة في الجزائر ومدى تطورها من خلال تقنيات الابتكار المالي الحديثة بمختلف أنواعها.

3.I - المنهج المتبع والأدوات المستخدمة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وبغية الإحاطة بجميع جوانب الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لسرد وتلخيص مختلف المفاهيم النظرية، وكذلك لتحليل البيانات والمعطيات الإحصائية والبيانية في البحث. وتم جمع معطيات الدراسة باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل والمتمثلة في التقارير السنوية لبنك الجزائر إضافة إلى المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع البحث.

4.I - تقسيمات الدراسة: تم تقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور رئيسية كما يلي:

- ✓ المحور الأول: ماهية الابتكارات المالية وأنواعها؛
- ✓ المحور الثاني: تطور الصناعة المالية في الجزائر؛
- ✓ المحور الثالث: الابتكارات المالية المعاصرة للصناعة المالية في الجزائر.

II - ماهية الابتكارات المالية وأنواعها :

شهدت الابتكارات المالية تطوراً كبيراً وانتشاراً واسعاً منذ سنة 1970 كنتيجة لتداعيات انهيار النظام النقدي السائد حينها "نظام الذهب بريتن وودز"، وتماشياً مع التطور التكنولوجي الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالعالم في تلك الفترة شهد ثورة من التحرر الاقتصادي والمالي لم يسبق لها مثيل. تلك الأحداث والتطورات المالية أدت إلى تغير النظام المالي العالمي نحو التطور لمواكبتها وذلك من خلال القوانين والتنظيمات الاقتصادية والمالية خاصة منها تلك المتعلقة بالوساطة المالية، التنمية المالية والعولمة المالية. (Bennamoun, 2016). ومن خلال هذا الجزء سنقوم بإعطاء مفهوم شامل للابتكارات المالية وتلخيص أهم أنواعها وأساليبها.

1.II - مفهوم الابتكار المالي: تكمن قيمة الابتكارات المالية وأهميتها في مدى تأثيرها على القطاع المالي والأنظمة الاقتصادية عامة، فهي تدعمها من خلال توفير منتجات وخدمات مالية لم يكن بالإمكان توفيرها سابقاً، وهي تجعل أيضاً الأسواق المالية المرتبطة بذلك النظام أكثر تطوراً وتعزز من كفاءتها، وأدى استخدام هذه الابتكارات إلى تخفيض التكاليف وسرعة المعاملات وبالتالي كسب الوقت، وكل ذلك ساهم في زيادة الشمول المالي من خلال منتجات وخدمات مالية وحلول محسنة وصلت لفتات كانت خارج دائرة القطاع المالي. وللابتكارات المالية دور كبير في مجال إدارة المخاطر المالية، فهي تساهم في التقليل من هذه المخاطر خاصة فيما يتعلق بحالة عدم اليقين الملازمة للعقود المالية، فكل من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة ساهم في تعزيز الأمن وتحسن تجربة العملاء وكسب ثقتهم وتقليل التكاليف. (بلحشر وكيفاني، 2022). إلا أن ذلك لا يجعلنا ننجز بعدم تسببها في مخاطر مالية في المستقبل واحتمالية أن تصبح مصدراً أساسياً لها.

وقبل تعريفنا للابتكار المالي سنقوم بشرح مفهوم الابتكار عامة، فهو عبارة عن عملية عقلية يكون فيها التفكير بالابتكار أحد مدخلاتها، هدفها إيجاد أفكار جديدة أو إنشاء استخدامات جديدة للمنتجات القائمة لتعطي لنا في الأخير مخرجات في شكل منتجات أفضل مما كانت عليه أو منتجات جديدة أفضل من سابقتها. (عبد الصمد وبن لخصر، 2017).

وفي تعريف الابتكارات المالية لا بد من الإشارة إلى أنه هناك العديد من التعريفات من أوجه نظر مختلفة، فيمكن تعريفها على أنها عملية إنشاء، ومن ثمة نشر نماذج جديدة من الوسائل المالية والتكنولوجية، والمؤسسات والأسواق المالية، وكذا التطبيق الجديد للأفكار المالية المتواجدة في سياق سوقي مختلف، ويعرف كل من (WHITE و FRAM، 2004) الابتكار المالي على أنه منتج، وابتكار تنظيمي يسمح بتخفيض التكلفة أو الخطر بالنسبة للبنك و/أو هو تحسين الخدمات بالنسبة للنظام المالي ككل. (بوسواك وبوريش، 2017).

ويعرف الابتكار المالي كذلك على أنه عملية فكرية منفردة تساهم في إحداث نقلة نوعية في المجالات المالية على المستويين الكلي/الجزئي من خلال تطبيق أفكار جديدة بقيادة أشخاص متميزين، بحيث يقع النفع على المجتمع ككل أو التنظيم التابعين له من خلال إيجاد الحلول لمختلف المشاكل المالية، أو المشكلات التي تعرقل التطور في المجالات المالية من خلال تلبية وإشباع الحاجيات القائمة واستغلال الفرص أو الموارد المعطلة. (عبد الصمد وبن لخصر، 2017).

ومن خلال ما سبق يمكننا استنباط تعريف شامل للابتكارات المالية، فهي عبارة عن عمليات إنشاء أدوات مالية جديدة، تقنيات أو خطط أو سياسات أو أنظمة مالية جديدة، مؤسسات مالية جديدة أو أسواق مالية مبتكرة، فالفكرة هنا تكمن في تقديم الجديد في أي مجال يتعلق بالعناصر التي ذكرناها سواء من خلال إنشاء عناصر جديدة منها أو ادخال تعديلات جديدة على العناصر القديمة.

وفي ختام ماهية الابتكارات المالية وبعد الإشارة إلى خصائصها وأهميتها ضمناً، وتقديمنا لتعريف شامل لها، لا بد من الإشارة إلى مخاطر هذه الابتكارات على الأنظمة المالية والاقتصادية فرغم أن الابتكارات المالية من ضمن مجالاتها إدارة المخاطر المالية، إلا أنها في حد ذاتها يمكن أن تكون مصدراً للمخاطر. فالمختصين في مجال الهندسة المالية يرون بأن عقود الـ CDS كانت أحد مسببات أزمة الرهن العقاري سنة 2007 وتفاقمتم الأزمة إلى أن أصبحت أزمة مالية عالمية سنة 2008، فالابتكارات المالية هنا انعكس استخدامها بشكل سلبي بسبب الدراسة غير الكافية لها خاصة من جانب مخاطرها المستقبلية على النظام المالي، والأمر نفسه حدث في اليونان سنة 2010 جراء الاستخدام غير العقلاني والمكثف للابتكارات المالية من طرف المضاربين ليتسبب ذلك بأزمة الديون السيادية اليونانية والتي انتقلت بعد ذلك لتشمل الدول المجاورة وبعض الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي، فالاهتمام بمجال الابتكارات المالية وخاصة منها تلك المواكبة للتطور التكنولوجي دون دراسة المخاطر المتوقعة جراء استخدامها، وكذلك العمل على إيجاد ابتكارات مالية خارج حاجة النشاط الاقتصادي والنظام المالي أو الابتكار بهدف المضاربة لا خدمة للاقتصاد، كل ذلك من شأنه أن يجعل من هذه الابتكارات نقطة ضعف تؤثر على النظام المالي والاقتصادي سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو الدولة أو باقي الدول الأخرى، بدلا من أن تكون سببا في تحقيق تنميتها المالية ثم الاقتصادية. (Bennamoun, 2016).

II.2- أنواع الابتكارات المالية: هناك العديد من الأنواع والتصنيفات التي ذكرها الباحثون في المجال المالي للابتكارات المالية، فأى جديد في المجال المالي عند ظهوره كان عبارة عن ابتكار مالي لكن مع مرور الزمن وظهور غيره من الابتكارات يصبح أداة أو عنصر مالي عادي أو تقليدي، وفيما يلي سنذكر أهم التصنيفات التي قدمت للابتكارات المالية:

II.2.1- التصنيف الأول: قام كل من (Schrieder و Heidhues) سنة 1995 بتصنيف الابتكارات المالية إلى ابتكارات مؤسسية، ابتكارات مالية عملية وابتكارات في المنتجات المالية، وذلك كما يلي:

- **الابتكارات المؤسسية (ابتكارات النظام المالي):** وهي الابتكارات التي تؤثر على النظام المالي القائم ككل، وبذلك تؤثر في المؤسسات النشطة تحت هذا النظام، وهذا النوع من الابتكارات المالية يسعى دائما لإيجاد أنواع جديدة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين، ويعمل على تغيير وتطوير الأنظمة القائمة والإطار التشريعي والقانوني.
- **الابتكارات العملية:** وفي هذا النوع يتم العمل على إيجاد عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق وتوسيعها، ومن أمثلتها استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء وغيرها.
- **ابتكارات في المنتجات المالية:** وذلك من خلال إنشاء أدوات ومنتجات مالية جديدة تهدف إلى استقطاب المزيد من الأموال للمؤسسة المالية، وتساعد على تحسين عملية توزيع الموارد المالية، وتدخل كذلك ضمن هذا النوع من الابتكارات منتجات التأمين أو المنتجات المالية في مجال الإيجار وغير ذلك. (بوسواك وبوريش، 2017).

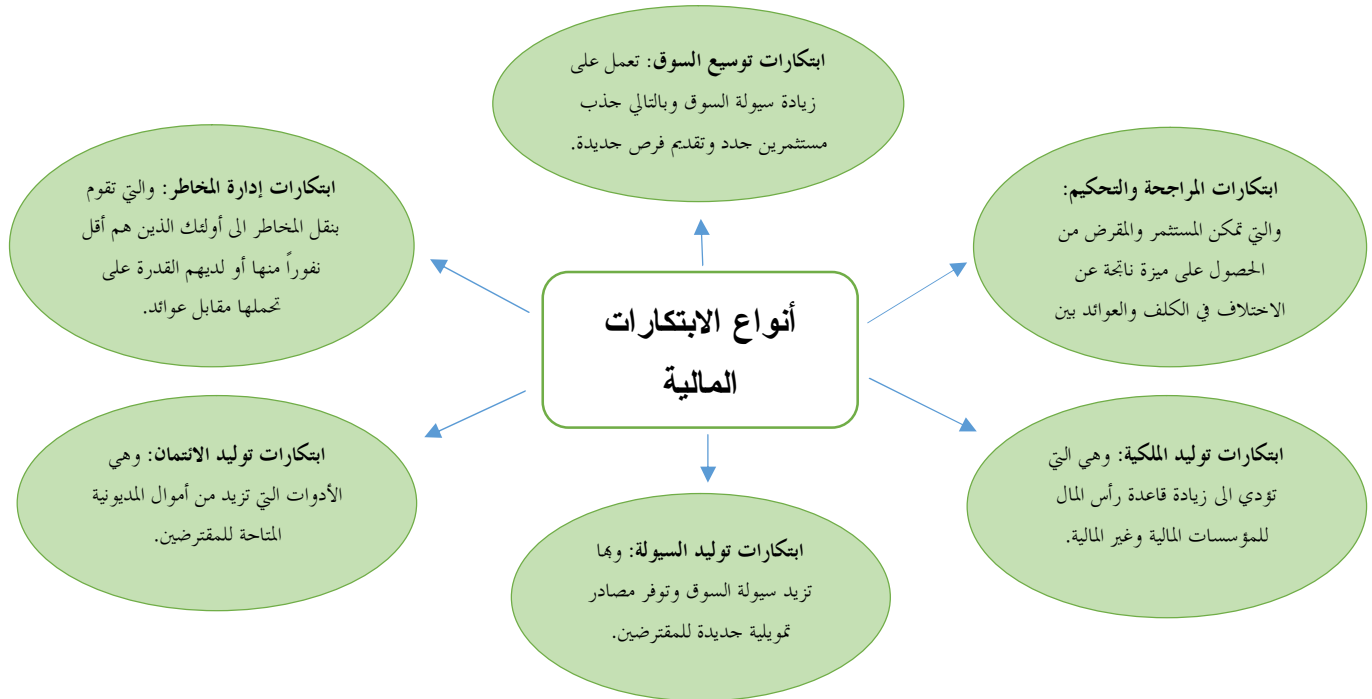
II.2.2- التصنيف الثاني: قدم (Perez) سنة 2002 تصنيفاً بديلاً للابتكارات المالية كما يلي:

- **ابتكارات مالية مساعدة للأنشطة الحقيقية:** ونجد فيها القروض البنكية، رأس المال الاستثماري، شركات المساهمة وغيرها؛
- **ابتكارات مساعدة على نمو الشركات أو توسيعها:** وتعتبر السندات هنا أهم نوع من الابتكارات المتعلقة بنمو الشركات وتوسيعها؛

- ابتكار تحديثات الخدمات المالية: ونقصد بالتحديثات التحويلات المالية وفحص الحسابات الشخصية، وكذلك استخدامات أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ابتكارات مالية هادفة للربح ونشر الاستثمار والمخاطر: كصناديق الاستثمار والسندات والاكتتاب، والمشتقات المالية وصناديق التحوط.
- ابتكارات مالية تهدف لإعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول: وتدخل فيها هنا المبادلات والعقود الآجلة، عمليات الدمج وعمليات الاستحواذ. (بوعكاز، 2018).

II.3.2- التصنيف الثالث: إضافة الى التصنيفين السابقين هناك العديد من الأنواع الأخرى للابتكارات المالية نلخص أهمها من خلال الشكل التالي والتي ذكرتها دراسة (أمين، 2013) كما يلي:

الشكل 1: أنواع الابتكارات المالية.



المصدر: صلاح الدين محمد أمين، الابداع المالي في الأسواق المالية البنك الضامن نموذجاً إطار معرني وصفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 5، 2013، ص.ص 205_225.

وإلى جانب الابتكارات المالية المذكورة في الشكل السابق، هناك أنواع أخرى معاصرة من الابتكارات المالية، وهي ابتكارات وتقنيات مالية حديثة تتعلق بأحدث ما توصلت إليه تقنيات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في المجال المالي، ونذكر أهمها كما يلي:

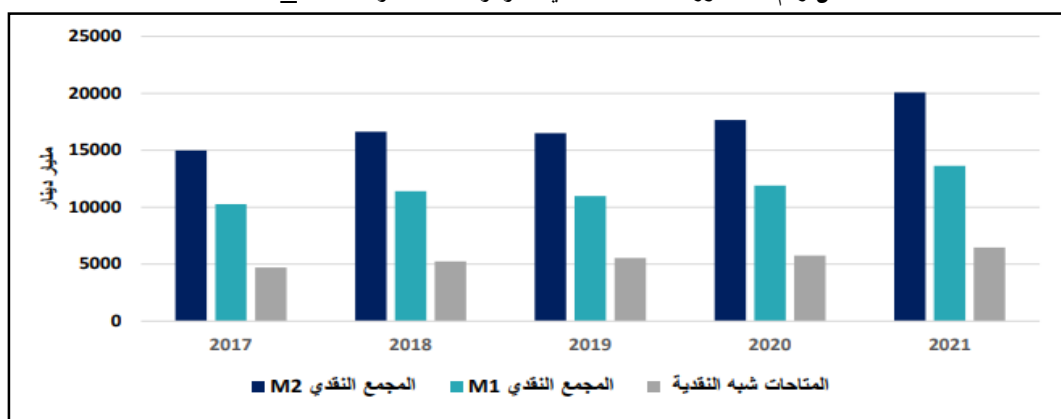
- **سلسلة الكتل أو البلوكتشين (Distributed Ledger Technology / Blockchain):** وهي عبارة عن قاعدة بيانات موزعة أو سجل عام مشترك غير قابل للتزوير أو التغيير، تسهل فيه عملية تسجيل المعاملات وتتبع الأصول المادية كالعقارات والسلع المنتجة أو المتداولة والخدمات، وكذلك تسهل فيه تسجيل وتبادل وتتبع الأصول غير المادية كالعقارات الرقمية وحقوق الملكية وغيرها، ويتم ذلك دون تدخل أي هيئة مركزية أو وساطة فالعملية هنا متعلقة بقاعدة بيانات مشتركة أو سجل عام يحتفظ بكل البيانات المتعلقة بالمعاملات والأصول بالتفصيل، ويتم تأمين هذه الأصول من خلال ما يسمى "بالمفاتيح" والتوقيعات الرقمية الخاصة بالمعاملين والتي يتم تخزينها بطريقة مشفرة في سلسلة من الكتل يمكن مشاركتها بين مجموعة من الأشخاص الطبيعية و/أو المعنوية. (قاسي وسعداوي، 2023).
- **العقود الذكية (Smart Contracts):** وهي عبارة عن تطبيقات برمجية على شبكة البلوكتشين تساهم في عملية تنفيذ الاتفاقيات بشكل تلقائي بين الأطراف، فهي عبارة عن بروتوكولات حاسوبية تتحقق من أداء العقد، أو التفاوض بشأنها أو تبسيطها، كما تعمل هذه البروتوكولات كذلك على تنفيذ أو إلغاء البنود غير المتوقعة في العقد. (بويدي وليتم، 2022).
- **العملات المشفرة (Crypto Currencies):** وهي عبارة عن عملات رقمية ذات تشفير خاص تعتمد على ميثاقية خوارزميات رياضية، وهو نظام معقد لدرجة تسمح بأمن وحماية العمليات، وهذه العملات لها نظام وبرتوكول يعرف بالبلوكتشين أو دفتر الحساب الرقمي اللامركزي، ونقصد باللامركزية هنا عدم وجود وساطة لها سلطة على المعاملات تمكنها من التحكم فيها (في الشبكة)، ويعمل نظام التشفير على تحليل البروتوكولات والخوارزميات وبذلك تشفير البيانات حتى لا يمكن تغييرها. (عون الله وعامري، 2023).

- **الذكاء الاصطناعي (artificial intelligence):** ويمكن تعريفه على أنه نظام ذكي يجعل الآلة قادرة قدر الإمكان على تقليد السلوك البشري الذكي، ويعتبر الذكاء الاصطناعي من أحدث التطبيقات التي أدخلتها التكنولوجيا المالية على مجال الخدمات المالية، ويتضمن روبوتات الدردشة والمساعدات الافتراضيين لتخزين المعاملات المصرفية للعملاء، ويُستخدم كذلك في مجال مكافحة غسيل الأموال والحد من الفساد المالي والاحتيال. (بوبيدي وليتيم، 2022).
- **تقنية نظام المدفوعات الإلكتروني (Electronic payments system):** وهي عبارة عن خدمات دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويضمنها التشفير وشبكات الاتصال، وهذه التقنية تمكن المتعاملين من تحويل النقود الإلكترونية من حساب إلى آخر بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، وهي تعتبر نظام تسوية مقاصة بين المؤسسات المالية و/أو المتعاملين الماليين الآخرين. (شيع ومحمد، 2014). وتعد منصات الدفع الإلكتروني من أكثر التقنيات المالية انتشاراً واستخداماً، ومن أمثلتها بنج مختلف أدوات الدفع الإلكتروني التي يستخدمها الأفراد في معاملاتهم اليومية كاستخدام بطاقات الائتمان في تسديد قيمة المشتريات أو دفع قيمة الفواتير. بمختلف أنواعها أو دفع الرسوم وغيرها. (بلحشر وكيفاني، 2022).

III - تطور الصناعة المالية في الجزائر:

تزايد نمو الصناعات المالية الحديثة في الجزائر في السنوات الأخيرة (خاصة الفترة من 2018 إلى 2021) نظراً للفرص التمويلية المقدمة، والمنتجات والخدمات المالية الرقمية والابتكارات المالية الأخرى باستخدام التكنولوجيا المالية والتي تساهم في تقليل التكلفة واختصار الوقت والتي صُممت بشكل يتناسب واحتياجات مختلف الأطراف المهتمة بالخدمات المالية وباقي شرائح المجتمع، والتوجه نحو هذه المنتجات شهد اقبالاً كبيراً على المستوى المحلي والدولي منذ سنة 2020 جراء الأزمة الصحية (جائحة كوفيد 19) التي اجتاحت العالم، حيث تطورت الأنظمة والتشريعات المالية وحجم المعاملات والخدمات والمنتجات المستخدمة وزاد الإقبال عليها تماشياً مع المتطلبات الوقائية كعدم التلامس والتضييق على تنقل والتقاء الأشخاص وبذلك زادت الحاجة إلى القيام بالمعاملات عن بعد. (بوغزالة أحمد وبن عمر، 2022).

الشكل رقم 2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2017_2021.



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 21/20 التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، ديسمبر 2022.

وخلال الثلاث سنوات الأخيرة تأثرت معظم الأنظمة المالية جراء الأزمة الاقتصادية والمالية التي سببتها هذه الجائحة، والاقتصاد الجزائري كباقى الاقتصاديات لم يسلم هو الآخر من هذه الأزمة وتبعاتها، فقد تسببت في إعاقة النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2020-2022، إلا أنه شهد تحسناً نسبياً في السنة الثانية من هذه الفترة مقارنة بسنة 2020 ليتحسن في السنة الأخيرة من هذه الفترة، فاحتياطي الصرف ارتفع في سنة 2022 بمعدل 25% بناء على تقارير البنك المركزي الجزائري ليبلغ قيمة 52.76 مليار دولار، فقد بلغ 44.7 مليار دولار سنة 2021 بعد أن كان 42 مليار دولار سنة 2020. (بنك الجزائر، ديسمبر 2022)، ويعكس ارتفاع احتياطي الصرف بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني مما يعزز من دعم العملة الوطنية واستقرارها وكذا توفير بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار الوطني والأجنبي. بما فيه الاستثمار في القطاع المالي. وعملت الحكومة الجزائرية على اتخاذ التدابير اللازمة والممكنة من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام المالي، وفيما يتعلق بالتطور المالي في الجزائر والإصلاحات المالية المتبعة في سبيل تحقيقه، نلاحظ أن معظم هذه الإصلاحات ركزت أساساً على القطاع البنكي والذي لا يزال إلى يومنا هذا يعتمد أساساً على البنوك العمومية. (خوري، 2022). وشهدت الوضعية النقدية في الجزائر تطوراً خلال الفترة 2020-2021 حيث سجلت الكتلة النقدية (بالمعنى M2) نمواً بنسبة 13.75% سنة 2021 مقابل نمو بنسبة 6.99% سنة 2020، منتقلة من 17 659.64 مليار دينار نهاية سنة 2020 إلى 20 087.53 مليار دينار نهاية سنة 2021، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة المجمع النقدي M1 بمعدل 14.52% سنة 2021 مقابل معدل نمو قدره 8.44% سنة 2020 منتقلاً من 11 901.82 مليار دينار نهاية سنة 2020 إلى

13 630.36 مليار دينار نهاية سنة 2021. وسجلت المتاحات شبه النقدية نموا قدره 12.15% نهاية سنة 2021 حيث بلغت 6 457.17 مليار دينار مقابل 5 757.82 مليار دينار نهاية سنة 2020. وترجع الزيادة في المجموع النقدي M1 إلى ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب والتي ارتفعت بمعدل قدره 25.72% مقابل انخفاض قدره (-3.24%) سنة 2021 حيث كبلغ اجمالي حجم الودائع تحت الطلب سنة 2020 قيمة 4 209.97 مليار دينار ليصل سنة 2021 إلى قيمة 5 292.86 مليار دينار، وقد ارتفعت الودائع لأجل من 4.09% سنة 2020 إلى 12.14% سنة 2021، حيث بلغت قيمتها في السنة الأولى 5 757.82 مليار دينار لتصل في السنة التي تليها إلى 6 457.17 مليار دينار. ويساهم التطور الحاصل في الكتلة النقدية والشبه نقدية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم لإنعاش الاقتصاد في مختلف المجالات، ويعبر ارتفاع حجم الودائع عن توجه الافراد وكذا المؤسسات نحو الائتمان عامة، واستخدام مختلف منتجات المؤسسات المالية التقليدية والمبتكرة منها بشكل خاص، وهو الأمر الذي يعزز الشمول المالي في الجزائر، ونجد أن نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى اجمالي الناتج الداخلي انخفضت سنة 2021 حيث بلغت معدل 0.30% مقابل معدل 0.33% سنة 2020. وشهدت مؤشرات الوساطة المصرفية والعمق والشمول المالي وصلابة القطاع المصرفي التي قدمها البنك المركزي تطوراً حسناً، فقد ارتفع معدل العمق المالي للفرد في سن العمل إلى معدلي 3.07 و 3.04% خلال سنتي 2020 و 2021 على التوالي، وفي الوساطة المالية وجدنا أن معدل اتساع رقعة استخدام الخدمات المصرفية، والمعبر عنه بعدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ارتفاعاً جيداً رغم تطوره الطفيف سنة 2021 مقارنة بما كان عليه سنة 2020 (من 3.04 إلى 3.07%). وسجل معدل الإقراض للقطاع الخاص (باعتباره أحد مؤشرات التنمية المالية والابتكار المالي) ارتفاعاً سنة 2020 بمعدل 2.2% ليرتفع في السنة التي تليها بمعدل 3.5%. (بنك الجزائر، ديسمبر 2022). وعليه فإن النظام المالي الجزائري يشهد تطوراً في الصناعة المالية عامة وفي الصناعة المالية المعاصرة والمبتكرة بشكل خاص، والتي سنلخص أهم محطات وعوامل تطورها من خلال المحاور الموالي.

IV - الابتكارات المالية المعاصرة للصناعة المالية في الجزائر:

اهتم البنك المركزي الجزائري في الآونة الأخيرة بموضوع التنمية المالية والابتكارات المالية المعاصرة في مجالات عدة وذلك بهدف تعزيز الشمول المالي في الجزائر حيث وضع استراتيجية وطنية للوصول إليه، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة ونمو الاقتصاد الوطني، وتم التركيز على استخدام التكنولوجيا المالية لتطوير الصناعة المالية المعاصرة في الدولة والعمل على مواكبة الدول الأخرى المماثلة وحتى الدول المتقدمة في آخر ما توصلت إليه بخصوص هذه الصناعات، وعليه قام بنك الجزائر بالانضمام إلى فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وشارك في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية من أجل التنسيق وكذا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى. وفي هذا الإطار تم تبني العديد من السياسات والإصلاحات لتعزيز الإطار المؤسسي واستحداث المختبرات التنظيمية، وإقامة مراكز التقنيات المالية الحديثة، إضافة إلى تطوير الإطار التنظيمي من خلال تفعيل وتعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية بالشكل الذي يضمن سلامة الصناعة المالية، حيث صدر القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية في ماي 2018 والذي يسمح لقطاع السلع والخدمات على المدى المتوسط باستخدام مواقع التجارة الإلكترونية وبشكل مكثف، وتوسيع استعمال وسائل الدفع عبر الانترنت، حيث تم الرخيص حتى نهاية ديسمبر 2018 لـ 27 موقع للتجارة الإلكترونية التي تعمل في مجال الخدمات. ونشر في نفس الإطار إلى توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي، واعتماد بنك الجزائر آليات جديدة ومعايير معينة تتعلق ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة المقاصة بينك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي. ونص قانون المالية 2020 في مجال الدفع الإلكتروني على ضرورة توفير التجار لأدوات الدفع الإلكتروني (كأحد تقنيات نظام الدفع الإلكتروني)، ووضعتها تحت تصرف المستهلكين قبل تاريخ 31 ديسمبر 2020 كحد أقصى، إضافة إلى ذلك، نجد قانون التجارة الإلكترونية الصادر سنة 2018 والذي تشير المادة رقم 27 منه إلى إمكانية دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات الدفع التي توفرها البنوك التجارية و بريد الجزائر، والتي تكون متصلة بمحطات الدفع الإلكتروني عبر شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، وإلزام المتعاملين والتجار بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لدفع مقابل المعاملات من خلال حساباتهم البنكية أو البريدية، وفي نفس القانون نصت المادة 28 منه فيما يتعلق بخطر المعاملات المالية إلكترونياً على ضرورة تأمين موقع الأنترنت الخاص بالموارد الإلكتروني بمنصة الدفع بواسطة نظام التصديق الإلكتروني، كما نصت المادة 29 من هذا القانون على خضوع منصات الدفع الإلكترونية لرقابة البنك المركزي لضمان سرية البيانات وسلامتها وأمن تبادل المعلومات طبقاً للأحكام المنصوص عليها. (بوغزالة أحمد وبن عمر، 2022).

وبالنسبة لشركات التكنولوجيا المالية والتي تعتبر مؤسسات ناشئة في القطاع المالي، فيقتصر عمل الجزائرية منها على تصميم الحلول والبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية و بريد الجزائر لتوفير خدمات رقمية لعملائها، وتوجه الاهتمام في السنوات الأخيرة نحو ما يعرف بـ "الشركات الناشئة" و "المشروع المبتكر" حيث تم استحداث قوانين بشأنها، وكذا القوانين المتعلقة بالامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين

فيها، واستحداث مؤسسات تمويلية لتمويلها كالصندوق الجزائري للشركات الناشئة، وإنشاء المسرع العمومي للمؤسسات الناشئة "ألجيريا فانتور" والذي يقوم بمرافقة أكثر من 800 مؤسسة ناشئة منذ إنشائه سنة 2021 على المستوى الوطني. (PRESSE, 2022).

وبالنسبة لواقع استخدام الابتكارات المالية الأخرى المعاصرة والمتعلقة بالاقتصاد الرقمي في الجزائر، نذكر:

- **سلسلة الكتل أو البلوكتشين:** ان تكنولوجيا سلسلة الكتل (البلوك تشين) ومختلف التعاملات المتعلقة بها خاصة العقود الذكية، لا تزال غريبة على التشريع الجزائري واستخدامها ضيق، على الرغم من الاعتراف بها في العديد من الدول كإمارات العربية وأمريكا وفرنسا، وهذا التحفظ راجع إلى مدى استيعاب النظرية العامة للعقد لخصوصية هذه العقود والتحديات التي تواجه تنظيمها في ظل غياب قوانين خاصة تحكمها. (مجاجي، 2023). واستخدمت الجزائر تقنية البلوكتشين في مجال العملات الرقمية بإصدارها "الدينار الرقمي الجزائري" والذي يعتبر أول عملة رقمية مبنية على هذه التقنية.
- **العملات المشفرة:** ان العملات المشفرة المنتشرة والتي تعتبر عملات افتراضية غير ملموسة لا تخضع لرقابة البنوك المركزية في الدول، ورغم ذلك فقد شهدت تداولاً واسعاً من قبل الأفراد على مستوى دول العالم ومنها الجزائر، والتي أقبلت شباهاً في الآونة الأخيرة بشكل كبير على استعمال هذه العملات في معاملاتهم الالكترونية، وذلك ما جعل الحكومة الجزائرية ترفض وتحظر التعامل بهذه العملات حيث أنه بموجب قانون المالية 2018 تم منع التعامل بها وتترتب عقوبات لكل مخالف لهذا الحظر. (مسعودي، 2022).
- **الذكاء الاصطناعي:** اقامت تقنيات الذكاء الاصطناعي كائناً تقنياً جديداً في العالم الافتراضي في المعاملات المالية، والجزائر كغيرها من الدول التي لم تُقبل بعد على استخدام هذه التقنية بشكل واسع، ولهذا أصبح من الضروري انشاء قوانين وتنظيمات توطر التعاقد عبر الذكاء الاصطناعي والتعامل به في المجال المالي من طرف المشرع الجزائري. (نشناس، 2022).

V - الخلاصة :

تواجه البيئة المالية الجزائرية تحديات كبيرة في مجال تطوير الصناعة المالية من الناحية المؤسساتية والتنظيمية والتشريعية والرقابة عليها وتسييرها، وكذا من ناحية الأمن من المخاطر، فيبقى استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية محفوفاً بالمخاطر رغم أن هذه التقنيات في حد ذاتها يمكن استخدامها كأداة لإدارة المخاطر المالية. ومن خلال دراستنا لواقع التنمية المالية في الجزائر ومدى تطور الصناعة المالية المعاصرة في نظامنا المالي من خلال استخدام الابتكارات المالية المختلفة، توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها كما يلي:

- تزايد نمو الصناعات المالية المبتكرة في السنوات الأخيرة في الجزائر جراء جائحة كورونا من خلال التدابير والاجراءات الصحية والقرارات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الدولة الجزائرية لمواجهة انطلاقتها انطلاقاً من سنة 2020، ونتيجة لذلك كان هناك تنظيم محكم وتشريع مؤطر وإقبال كبير على استخدام المنتجات والخدمات المالية الرقمية ومختلف منتجات التكنولوجيا المالية المبتكرة؛
- شهدت الوضعية النقدية في الجزائر تطوراً جيداً خلال السنوات الأخيرة، حيث معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2021 نسبة 13.75%، كما سجلت المتاحات شبه النقدية كذلك نمواً قدره 12.15% خلال نهاية هذه السنة، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في حجم الودائع تحت الطلب والتي ارتفعت بمعدل نمو قدره 25.72%؛
- عرفت منتجات وخدمات الصناعة المصرفية اقبالاً جيداً وتوسعاً في استخدامها، حيث ارتفع عدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمعدل 3.04% سنة 2021؛
- سجل معدل الإقراض للقطاع الخاص ارتفاعاً سنة 2021 بمعدل نمو جيد حيث بلغ الـ 3.5%، ويعكس ذلك تطور النظام المالي الجزائري في مجال الصناعة المالية المعاصرة والمبتكرة؛
- قام البنك المركزي في إطار التنمية المالية من خلال الابتكارات المالية المعاصرة المتعلقة بها بمجموعة من الإصلاحات لتعزيز الإطار المؤسسي واستحداث المختبرات التنظيمية، وإقامة مراكز التقنيات المالية الحديثة، إضافة إلى تطوير الإطار التنظيمي من خلال تفعيل وتعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية بالشكل الذي يضمن سلامة الصناعة المالية.
- نص التشريع الجزائري في مجال الدفع الإلكتروني من خلال قانون المالية 2020 على ضرورة الالتزام بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني كأحد تقنيات نظام الدفع الإلكتروني ووضعها تحت تصرف المتعاملين، ويضمن كذلك نفس القانون سرية البيانات وسلامتها وأمن تبادل المعلومات من خلال خضوع منصات الدفع الإلكترونية لرقابة البنك المركزي؛
- يقتصر نشاط الشركات الناشئة في المجال المالي في الجزائر على تصميم الحلول والبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبرىد الجزائر لتوفير خدمات رقمية لعملائها، إلا أن الاهتمام والبحث والتوجه في هذا المجال قائم في الآونة الأخيرة خاصة مع ظهور ما يعرف بالمشاريع المبتكرة، واستحداث مؤسسات تمويلية كالصندوق الجزائري للشركات الناشئة لتمويلها، وإنشاء المسرع العمومي للمؤسسات الناشئة ألجيريا فانتور.

- رغم استخدام تقنية البلوكتشين في مجال العملات الرقمية في الجزائر من خلال العملات الرقمية وإصدار بنك الجزائر للدينار الرقمي الجزائري، إلا أن استخدام هذه التقنية ومختلف المنتجات المالية مبتكرة المتعلقة بها كالعقود الذكية لا يزال ضيقاً داخل النظام المالي الجزائري وتشريعاته؛
- وفيما يخص العملات المشفرة المتداولة عالمياً كالبتيكوين فقد حضر المشرع الجزائري التعامل بها بموجب قانون المالية 2018 كونها لا تخضع لرقابة البنوك المركزية في الدول ويتم معاقبة كل طرف خالف هذا الحضر؛
- ان تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي تعتبر من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المالية، إلا أن استخدامها في الجزائر مازال بعيداً مقارنة بباقي الدول الأخرى المستفاد منه.
- وفي الأخير نذكر بأنه رغم المزايا العديدة للابتكارات المالية ومنتجات التكنولوجيا المالية وفعاليتها في مجال إدارة المخاطر المالية مقارنة بالأدوات والأساليب التمويلية التقليدية، إلا أنها لا تخلو من المخاطر ولا يمكننا أن نهمّل حالة عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بها والتي يمكن أن تسببها حيث يبقى احتمال وقوعها قائماً ومتوقفاً، وعليه فان موضوع مخاطر الابتكارات المالية على النظام المالي والاقتصادي يعتبر موضوع بحث توصي بدراسته.

– الإحالات والمراجع :

1. Hamadou, B. (2016). Innovations financières et stabilité du system financier : le cas des crédits default swap (CDS). sciences Humaines, B(46), 193-206.
2. PRÉSSE, S. A. (2022, novembre 19). SERVICE ALGERIE PRESSE. Récupéré sur [aps.dz: https://www.aps.dz/ar/economie/134845-800-2021](https://www.aps.dz/ar/economie/134845-800-2021).
3. أمال بوسواك، وهشام بوريش. (2017). واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجاً. (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المحرر) مجلة رؤى اقتصادية، 7(2)، 87-103.
4. بنك الجزائر. (ديسمبر 2022). التقرير السنوي 21/20 التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، ديسمبر 2022. الجزائر: بنك الجزائر.
5. رانية بويدي، وخالد ليتيم. (2022). تطبيقات العقود الذكية لتكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) في المؤسسات المالية – دراسة حالة السوق المالية لكوريا الجنوبية. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، 5(2)، 21-39.
6. زكرياء مسعودي. (18 جوان، 2022). العملة الافتراضية بين ضرورة الوجود وموقف الدولة الجزائرية. الملتقى الوطني الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الاقلاع. الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حمه لخضر.
7. سالم قاسي، و موسى سعداوي. (2023). تطبيق تقنية سلسلة الكتل في الخدمات المالية لتعزيز وتوسيع الشمول المالي. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، 4(1)، 305-324.
8. سعد عون الله، و رضوان عامري. (2023). مخاطر وتداعيات تداول العملات المشفرة على استقرار القطاع المالي خلال الفترة 2017-2021. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 19(31)، 203-222.
9. سعد مجاجي. (2023). فكرة العقود الذكية كأحد أهم تطبيقات البلوك تشين. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 537-577.
10. سعودي عبد الصمد، ومسعودة بن لخضر. (2017). أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق المالية _ دراسة حالة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة. (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المحرر) مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 2(2)، 116-133.
11. صلاح الدين محمد أمين. (2013). الابداع المالي في الأسواق المالية البنك الضامن نموذجاً إطار معرفي وصفي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (5)، 205-225.
12. عائشة بلحشر، وشهيدة كيفاني. (2022). الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية –ولقع وتحديات-. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، 5(1)، 332-349.
13. عبد الأمير عبد الحسين شياح، ومصطفى محمد ابراهيم محمد. (2014). نظام المدفوعات الالكتروني وعلاقته في فاعلية المصارف التجارية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 9(28)، 149-194.
14. عبد الكريم بوغزالة أحمد، والأخضر بن عمر. (18 جوان، 2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الجزائر 2016-2021. الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الاقلاع، 1-15. الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر.
15. منية نشناش. (2022). متعاقد الذكاء الاصطناعي: شخص قانوني جديد. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 7(1)، 414-429.
16. نبيل خوري. (2022). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2019. مجلة المنهل الاقتصادي، 5(2)، 50-27.
17. نوال بوعكاز. (جوان، 2018). دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الإجارة الإسلامية في مملكة البحرين. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 08(01)، 24-53.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمود بركان، رشيد حفصي (2023)، الابتكار المالي كآلية لتطوير الصناعة المالية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 420-429



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.